Hybrid War And Its Repercussions On The Security And Economy Of Syria

Dr. Nour El-Din Hormuz[*]
Dr. Duraid Al-Issa[**]
Basil Mohamad Zina[***]

(Received 26 / 10 / 2023. Accepted 5 / 3 / 2024)

□ ABSTRACT □

The global war broke out on Syria in March 2011, after Syria was moving clearly towards a social market economy - despite some reservations about some neoliberal economic policies - and achieved good results in terms of the growth rate of the gross domestic product, encouraging foreign investments, and establishing industrial cities.. .....
However, this process stopped after the hybrid war on Syria in 2011, and the catastrophic effects and crises it left on the various sectors of the state, on the components of the gross domestic product, and on inflation levels, thus greatly affecting purchasing power.
Which made us take a look at the economic conditions before the war and during the war, so that we may benefit from the mistakes of the past in the stage of reconstruction and development.

Keywords: Hybrid war, Social market economy Neoliberalism, Developmental state theory.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor - Economics And Planning - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
[**]**Associate Professor - Economics And Planning - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
[***]**Postgraduate Student - Economics And Planning - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
BasilMohamadZina@tishreen.edu.sy

الحرب الهجينة وتداعياتها على أمن واقتصاد سورية

الدكتور نور الدين هرمز [*]
الدكتور دريد العيسى [**]
باسل محمد زينه [***]

(تاريخ الإيداع 26 / 10 / 2023. قُبِل للنشر في 5 / 3 / 2024)

□ ملخّص □

قامت الحرب الكونية على سورية في آذار عام 2011، بعد أن كانت سورية تسير بخطى واضحة باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي – رغم بعض التحفظات على بعض السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة– وحققت نتائج جيدة من حيث معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمارات الخارجية وانشاء المدن الصناعية .....

إلا أن هذه العملية توقفت بعد الحرب الهجينة على سورية عام 2011، وما تركته من آثار وأزمات كارثية على مختلف قطاعات الدولة، وعلى مكونات الناتج المحلي الاجمالي، وعلى مستويات التضخم وبالتالي تأثر القوة الشرائية بشكل كبير.

الأمر الذي جعلنا نلقي نظرة على الاوضاع الاقتصادية قبل الحرب واثناء الحرب، لعلنا نستفيد من أخطاء الماضي في مرحلة إعادة البناء والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الحرب الهجينة، اقتصاد السوق الاجتماعي، الليبرالية الجديدة، نظرية الدولة التنموية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذ –الاقتصاد والتخطيط– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**
[**] **أستاذ مساعد– الاقتصاد والتخطيط– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**
[***] **طالب دكتوراه – الاقتصاد والتخطيط– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.** BasilMohamadZina@tishreen.edu.sy

مقدمة:

شهدت سورية بداية الالفية الجديدة حزمة واسعة من التشريعات والمراسيم التي تهيئ لانفتاح اقتصادي، الأمر الذي انعكس ايجاباً وبشكل كبير على جذب الاستثمارات الخارجية والمحلية وتحسن واضح في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي رغم ثبات القوة الشرائية، وعدم تحسن في مستوى الفقر ومعدلات البطالة.

ثم جاءت الحرب الهجينة على سورية عام 2011- هي حرب هجينة موصوفة وبدقة- لأنه تم استخدام كل ادواتها في سورية حسب منظرين وخبراء اقتصاديين وعسكريين غربيين وعرب وسوريين، من حرب اقتصادية وسياسية ومعلوماتية وعسكرية وسيبرانية.....

كل ذلك ترك آثاراً وأزمات كارثية على أمن واقتصاد سورية، مثل خروج بعض المناطق عن سيطرة الدولة السورية، والإضرار بشكل كبير في البنية التحتية ومكونات الاقتصاد السوري، ما أعطى دفعاً كبيراً للأفكار الاقتصادية بخصوص تحديد طرائق التنمية اللازمة لمواجهة هذه المستجدات.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يستعرض السياسات الليبرالية الجديدة منذ مطلع الالفية الجديدة، هذه السياسات التي أدت لانكشاف الاقتصاد السوري، وبالتالي فإنه تأثر بشكل كبير بالحرب الهجينة التي عصفت به عام 2011، بالإضافة لمعرفة هذه الآثار على أمن واقتصاد سورية.

لذلك فإن **مشكلة** البحث تتمحور حول سؤال: ما هي الآثار الاقتصادية للحرب الهجينة على سورية، وكيف يمكن تعزيز أمننا الاقتصادي لاحقاً.

أهداف البحث:

يمكن أن نجمل أهداف البحث بالآتي:

1- تحديد السياسات الاقتصادية المتبعة قبل الحرب ونتائجها.

2- تحديد مفهوم الحرب الهجينة وأدواتها.

3- بيان آثار هذه الحرب على أمن واقتصاد سورية.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع دعم الوقائع بالأمثلة المناسبة والإحصائيات للتحقق من صحة الفرضيات والوصول لأهداف البحث.

الفرضيات:

1- السياسات الليبرالية الجديدة أدت إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية.

2- لم تؤدي هذه السياسات إلى تحقيق النمو لصالح الفقراء.

3- انكشاف الاقتصاد السوري جعل من آثار الحرب الهجينة أكثر كارثية.

الأوضاع الاقتصادية والأمنية خلال العقد السابق للحرب

تم في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وضع تشريعات جديدة تُنظم جوانب النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتخلق البيئة المناسبة لرأس المال الأجنبي والوطني، من خلال ما يلي[1]:

– إذ تم التركيز بشكل خاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصدار حزمة كاملة من الإجراءات وتعديل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 بموجب المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام2000. وكان من أهم ما تضمنته هذه التشريعات السماح بإقامة البنوك الخاصة وإنهاء احتكار الدولة للقطاع المصرفي الذي دام أكثر من أربعة عقود، وفتح مرحلة جديدة أمام القطاع المصرفي السوري، إذ بدأت العديد من البنوك مزاولة عملها بدءاً من عام 2004، والسماح بحيازة القطع الأجنبي، وتوحيد سعر الصرف، وفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وفي عام 2009 افتتح في دمشق سوق الأوراق المالية (البورصة) وأصدرت العديد من المراسيم عن أسس النشاط الاقتصادي ونشاط الوكلاء الاقتصاديين والمؤسسات في بيئة متغيرة .

– إصلاح النظام الضريبي: من خلال تخفيض ضريبة الأرباح، وتخفيض التعرفة الجمركية على المواد الأولية، إلغاء الرسوم والضرائب على الدخل الناتج عن الصادرات الزراعية، وتخفيض قائمة السلع الممنوع استيرادها بما فيها السيارات، كما استمرت سورية في تخفيض التعرفة الجمركية المفروضة على الواردات من الدول العربية في إطار انضمامها إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– كما تم التركيز في استراتيجية التنمية على الجوانب المتعلقة بتعزيز مكون التصدير في النشاط الاقتصادي الخارجي لسورية من خلال زيادة حصة الصناعات التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

– التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية: من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من دول العالم مثل تركيا وإيران والصين، فضلاً عن محاولة توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– التعاون مع الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة والمنظمات الدولية والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

– إحداث المدن الصناعية في ثلاث محافظات (ريف دمشق–حمص–حلب) ودراسة لإحداث مدن جديدة.

– تحرير قطاع الاتصالات جزئياً منذ العام 2001، عندما بدأت الحكومة الترخيص لمستثمرين من القطاع الخاص السوري ومستثمرين أجانب لإنشاء شبكتين للهاتف الخليوي وتشغيلهما.

– أُضيف إلى هذه القائمة قرارات كثيرة لمصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف التي شكلت آلية متشعبة لخدمة الاستثمارات الأجنبية.

– كان من المخطط إقامة منطقة اقتصادية– زراعية خاصة (أغروبوليس) في منطقة الغاب، وكان من المفترض أن تخصص لتوطين الاستثمارات واستقبال التكنولوجيا الحديثة بهدف تصنيع منتجات زراعية منافسة وتخصيصها للتصدير حصراً.

– وبالمحصلة فقد تغير الوضع إلى درجة يمكن معها القول: إذا كان الحديث يدور في زمن التوجه الاشتراكي عن تطور الرأسمالية في نطاق محدود وبشكل مجتزأ، فإنه ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين أصبح الحديث أكثر وضوحاً وشمولاً. ويشهد على انبعاث السوق دليل سهولة إدارة الأعمال ذي المكونات العشرة الذي يراقب من قبل البنك الدولي لـ:

---

[1] **زنبوعة، محمود قاسم، الازمة السورية السياسات التنموية والاثار الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص ص 221–246.**

/181/ دولة. فقد احتلت سورية ترتيباً في بداية الربع الثالث من اللائحة فيما يتعلق بمؤشرات التجارة العابرة للحدود، ودفع الضرائب وحماية المستثمرين وفتح الأعمال واستئجار اليد العاملة والحصول على التراخيص.

– وكانت في المنتصف من حيث مؤشرات تسجيل الملكية وتصفية الأعمال. وجاءت في الآخر تقريباً من حيث تنفيذ العقود والوصول إلى القرض[2].

طبعاً من غير الممكن عد سورية مثالاً يحتذى في سلوك السوق الحر، كما أن تطورها جرى في ظل ظروف وعوامل خارجية قاسية. ولهذه الأسباب فإن تحقيق الظروف الاقتصادية وتوفيرها للنضوج تأجل إلى أجل غير مسمى بانتظار نضوج مقومات تحقيق هذا الحدث وشروطه.

ويمكن القول: إن الإجراءات والمبادرات الاقتصادية الجديدة قد خلقت بالعموم مقدمات جدية لتغيير الواقع الاقتصادي المستقر إلا أنها لم تؤدي إلى إطلاق عملية بديلة بالكامل. فلم تتمكن سورية وقبل بداية الحرب في عام 2011 من إجراء إصلاحات كان من شأنها أن تشكل رافعة لتحديث البلاد وتطويرها وتعطيها إمكانية الدخول في عصر العولمة ومواجهة التحديات الجديدة.

وبالتالي يمكن أن نجمل نتائج السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على النحو الآتي:

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال السنوات(2000–2010) وبمعدل نمو وسطي تراوح بين 4 و 6 %، كان نتيجة هذا التحسن الجيد في الأداء الاقتصادي أن وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى نحو 60 مليار دولار. وبالمقارنة بالمنطقة العربية فقد كان أداء النمو الاقتصادي أعلى بقليل من المعدل الوسطي، غير أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضاً نسبياً، ولم يحقق تقارباً مع مستوى الدول النامية الناجحة، أو حتى غالبية الدول العربية. فقد بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2877 دولاراً بالأسعار الجارية لعام 2010. في حين بلغت في الأردن 4500 دولاراً، وفي لبنان 10044 دولاراً، وفي تونس 4200 دولاراً، وفي مصر 2789 دولاراً[3].

كما تقدمت سورية في توسيع مجالات الاستثمار الخاص، فقد ظهرت فيها شركات وطنية ضخمة وبتخصصات متعددة وبرأسمال كبير، فضلاً عن مشاريع أخرى بالتعاون والمشاركة مع رأس المال الأجنبي. فقد ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستوى لم يتجاوز المليار دولار عام 2000 إلى 7.5 مليار دولار في عام 2009، وحدثت زيادة في قيمة هذه الاستثمارات عام 2010 وحده بمقدار 2.2 مليار دولار.(استثمارات من الصين في قطاع النفط ومن دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع العقارات)[4].

وبالمحصلة فإن سورية وقبل أحداث آذار عام 2011 كانت تسير بخطوات تتلاءم والتحديات الأساسية التي يفرضها العصر. وكانت تحاول الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي، وتنويع الاقتصاد، ورفع القدرة التنافسية للمنتج الوطني والبحث عن إمكانية التكامل مع المؤسسات الدولية.

إلا أن ثمار هذا النمو الاقتصادي لم يصل إلى سكان سورية جميعهم البالغ عددهم عام 2010 نحو / 21/ مليون نسمة، وخاصةً الطبقات الاجتماعية محدودة والمتوسطة في الدخل. وكان ذلك واضحاً من معدلات البطالة والفقر التي لم تشهد أي تحسن في مستوياتها التي كانت عليه قبل بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي، بل على العكس من ذلك فقد

[2] تقرير الاستثمار السنوي الربعي في سورية–دمشق– 2009– –ص (28–29).

[3] تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام(2011–2012)– ص53.

[4] محمد السمهوري– إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات– المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية–القاهرة–10شباط2012.

شهدت المناطق الريفية، والمناطق المهمشة في المدن الرئيسة، فضلاً عن مدن مختلفة (شمال شرق سورية) تدهوراً في مستويات المعيشة لسكانها. فقد أشارت الأرقام الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة– خلافاً للأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة السورية – أن معدلات البطالة قد وصلت في سنة 2010 أي خلال السنة التي سبقت الحرب إلى 20–25% من حجم قوة العمل وخاصة بين الشباب فيها، وأن نسبة الفقر فيها كانت بحدود 30%من السكان[5].

مع العلم ان الحكومة السورية استمرت في وضع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وعلى مستوى القطاعي حسب القطاعات في أعوام الخطة الخمسية التاسعة 2001–2005 يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) معدل النمو والمخطط والمنفذ للناتج المحلي والإجمالي حسب القطاعات 2001–2005

	الزراعة	الاستخراجية	التعدين	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء	الصناعة	البناء والتشييد	تجارة الجملة	النقل والمواصلات	المال والتأمين	الخدمات	الناتج المحلي
المخطط	4,3	9.11–	0,01	17	5,7	3,7	4,1	1,4	2,1	3,6	4,9	3,4
المنفذ	3,4	1.6–	3,4	2,3	4,1	1,5	4,6	5,8	6,6	7,8	5	3,9

المصدر: منير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1971–2010، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2011، ص302.

يتبين من الجدول أعلاه أن معدلات النمو كانت سلبية في القطاع الاستخراجي أما الصناعة التحويلية حققت معدل أعلى من المستهدف، بينما انخفض معدل نمو الزراعة والماء والكهرباء، في حين حققت القطاعات الأخرى معدلات نمو تفوق المعدلات المستهدفة.

وفي عام 2006 صدرت الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006–2010، وتجدر الإشارة إلى إن الميزان التجاري حقق فائضاً حتى عام 2008، أي حتى حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أثرت بشكل ملحوظ على الاقتصاد السوري، والملاحظ أن الاقتصاد حقق بعض الانجازات خصوصاً في مجال السياحة حيث ازداد عدد القادمين إلى سورية من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات، وأيضاً شهدت سورية ارتفاع حجم البضائع من مرفأ طرطوس، بالإضافة إلى" استقرار اسعار الصرف ومعدلات التضخم واستمرار الزيادة في نمو الودائع والتسليفات وانخفاض تكلفة الإقراض بنتيجة نمو القطاع المصرفي والمالي"[6].

الحرب الهجينة

توصف الحرب الهجينة بأنها الاستخدام المتزامن لمجموعة من أدوات وعناصر القوة المصممة خصيصاً لاستهداف المجتمعات والسياسات العامة، عبر نقاط الضعف فيها، لخلق تأثيرات متآزرة، وصولا للهدف المعلن للحرب. هذا، وبحسب دراسة ضمن مشروع حملة تنمية القدرات متعددة الجنسية (MCDC) لمواجهة الحرب الهجينة بعنوان " فهم الحرب الهجينة "، هناك خمس وسائل قوة(MPECI) يتم استخدامها بشكل متزامن، وهي: العسكرية(Military)، السياسية(Political)، الاقتصادية (Economic)، المجال المدني (Civil)، والمعلومات (Information)[7].

[5] **Syria Economy Profile 2011.CIA World Fact book.**

[6] **الحمش، منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، المرجع السابق، 313.**

[7] **MCDC Countering Hybrid Warfare Project: Understanding Hybrid Warfare", Multinational Capability Development Campaign (MCDC) , January 2017.**

كما ويتم التصعيد في الحرب الهجينة عبر محورين: أفقي، ذلك بوساطة الاستخدام المتزامن لوسائل القوة (MPECI) بشكل كامل، أو انتقائي؛ ومحور عمودي، يتم فيه التصعيد بدرجة استخدام القوة ضمن كل وسيلة أو مجال، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي:

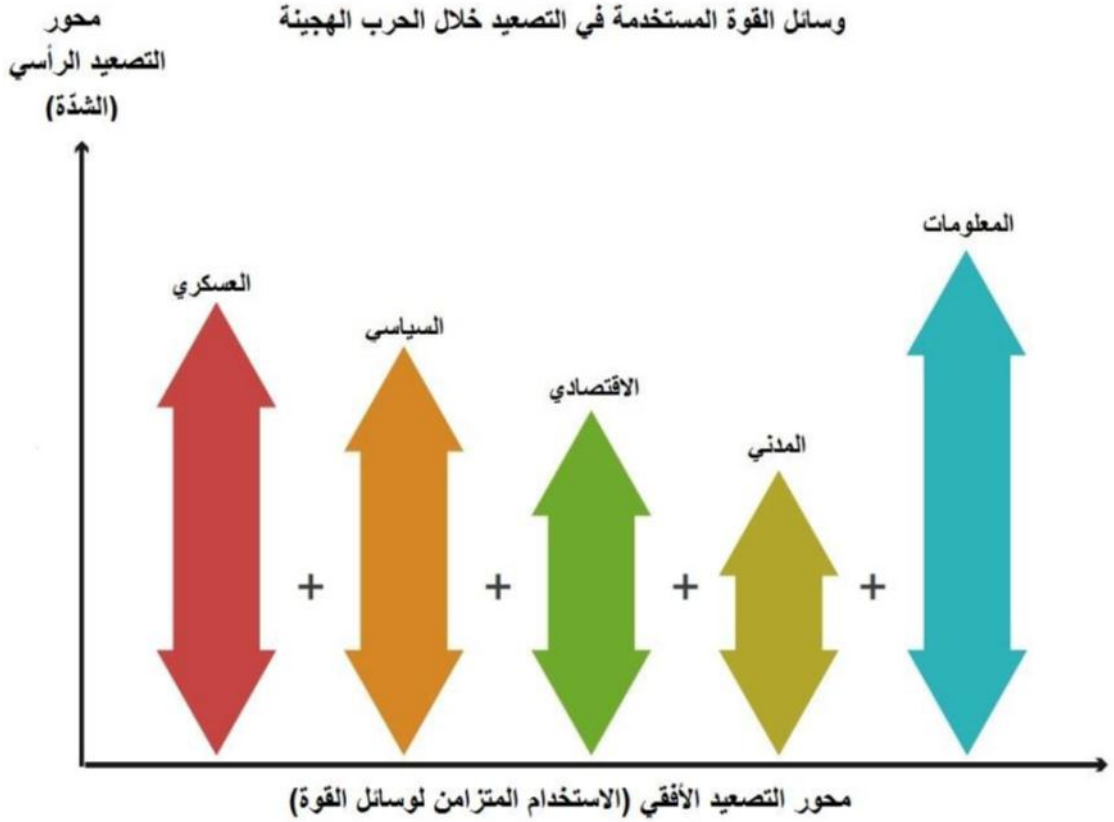

المصدر: MCDC Countering Hybrid Warfare Project: Understanding Hybrid Warfare", Multinational Capability Development Campaign (MCDC) , January 2017.

أشكال الحروب الهجينة وأدواتها

تختلف مجالات حروب الجيل الخامس عما سبقها، فالجيلان الأول والثاني كان يتم خوضهما في البر أو البحر، فيما اعتمدت حروب الجيل الثالث على التطور الاقتصادي والتكنولوجي في عصر الثورة الصناعية، ما أدى إلى ضم المجال الجوي إلى نطاق الحرب، وكذلك المساحات تحت سطح المياه، والفضاء الإلكتروني؛ بينما أدت حروب الجيل الرابع لانتقال الحرب إلى مدى أبعد من المعارك المادية الثلاث السابقة (البر والبحر والجو)، لتضم إليها المجال السياسي، بحيث أضحت الحرب ذاتها صراع إرادة سياسية لا مجرد صراع بالقوة المسلحة.

وتختلف حروب الجيل الخامس عن الأجيال السابقة في كونها تجاوزت مجالات الصراع التقليدية (الجو والبحر والفضاء)، لتكون بمنزلة نوع من الحروب غير المُقيدَّة (Unrestricted Warfare)، التي تجمع بين عدة أنواع من الحروب في الوقت ذاته، وفقاً لما يراه كل من "كياو ليانج"، اللواء في القوات الجوية الصينية، و"وانج زينجاسي"، العقيد

في جيش التحرير الشعبي الصيني، حيث يذكرا أن أول قاعدة في هذه الحروب هي غياب أية قواعد. وعليه كان لا بد من إلقاء الضوء على أشكال الصراعات ومجالات الحروب ضمن الجيل الخامس[8].

أولاً: الحرب الاقتصادية

تركز الحروب الاقتصادية على إضعاف قدرة البلد المستهدف على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات[9]، من خلال استخدام الأدوات المالية وقوى السوق لعزل الخصوم عن النظام المالي والتجاري العالمي، والقضاء على مصادر تمويلهم، وهو ما يحد من قدرتهم على الحركة، سواءً أكانوا دولاً أم جماعات[10].

ومن أبرز أنواع تلك الحروب لجوء الدول إلى فرض عقوبات اقتصادية، وهو ما يُعد جزءاً رئيسياً من العقيدة العسكرية الأمريكية، فقد كان الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" (1913– 1921) يعتقد أن فرض العقوبات الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية، وفي خطاب ألقاه في مدينة إنديانابوليس في عام 1919 ، قال "ويلسون": قم بتطبيق العلاج الاقتصادي القاتل بهدوء، ولن تكون هناك حاجة لاستخدام القوة، فهو لا يكلف حياة أي فرد خارج الدولة المفروضة عليها العقوبات، ولكنه يفرض ضغوطاً على الأمة المُستهدفة، والتي لن تستطيع أن تقاومها، وفق ما أعتقد[11].

ويتمثل أحد أهم الأمثلة على ذلك في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق خلال حقبة التسعينيات، والتي استمرت حتى عام 2003، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على روسيا الاتحادية، بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، وقيام روسيا بفرض حظر على المنتجات الزراعية القادمة من جورجيا عقب تدهور العلاقات بين الدولتين قبل دخولهما في مواجهات عسكرية مسلحة في عام 2008[12].

ويدخل ضمن صور الحرب الاقتصادية، تزوير عملة الدولة العدو في وقت الحرب، أو فرض حصار اقتصادي ضد دولة، في غير وقت الحرب، حتى وإن تم ذلك باستخدام القوات المسلحة.

وعلى الجانب الآخر، تشن الفواعل المسلحة من غير الدول كالجماعات الإرهابية، هي الأخرى، حروباً اقتصادية، إذ تعمد إلى استهداف المنشآت أو القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدولة بهدف إلحاق أكبر قدر من الخسائر باقتصاد الدولة المُستهدفة، فالوثائق التي تم العثور عليها في المجمع السكني لزعيم تنظيم القاعدة السابق، "أسامة بن لادن"، في مدينة "أبوت آباد" الباكستانية، عقب اقتحامه من قبل القوات الأمريكية خلال عملية تصفية بن لادن في مايو 2011 ، تتحدث عن توجيه ضربات استراتيجية لاقتصاد الولايات المتحدة من خلال ضرب ناقلات النفط والبنية التحتية للطاقة وغيرها من الأهداف الحيوية، في وقت كان يعاني فيه الاقتصاد الأمريكي والعالمي أزمات اقتصادية، وذلك من أجل استمرار تفاقمها[13].

[8]Thomas P. M. Barnett, The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century, (New York: G. P. Putnam's Sons, 2004), p. 95.

[9] David J. Katz, Conflict by Other Means: Waging Financial War, Parameters, Vol. 43, No. 4, Winter 2013 / 2014, p. 79.

[10]Juan C. Zarate, The Coming Financial Wars, Parameters, Vol. 43, No. 4, Winter 2013 / 2014, pp. 87 – 88.

[11] Gary Clyde Hufbauer (et al.), Economic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy, (U.S.: Peterson Institute, 2nd edition: 1991), p. 9

[12]Robert D. Blackwill & Jennifer M. Harris, War by other means: Geoeconomics and statecraft, (US: The Belknap press of Harvard University press, 2016), p. 50.

[13] Juan C. Zarate, op.cit., p. 92.

ثانياً: الحرب السيبرانية

يمكن تعريف الحرب السيبرانية على أنها: هجوم متعمد بغرض تعطيل عمل أو خداع أو إضعاف أو تدمير أنظمة الكمبيوتر وشبكات الاتصالات والمعلومات والبرامج الموجودة في تلك الأنظمة أو الشبكات التي تمر من خلالها. ويمكن للدول والجماعات والأفراد القيام بتنفيذ هذه الهجمات. ونظراً للتداعيات الكارثية للحروب السيبرانية، فقد اعتبرت وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة أن الهجمات السيبرانية من أكبر تهديدات الأمن القومي الأمريكي[14].

ويعد هجوم "ستاكسنت" (Stucksnet)، من أبرز الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني(إسرائيل) ضد إيران، وهي جزء من هجمات أكبر عرفت باسم " الألعاب الأوليمبية "(Operation Olympic Games)، وقد هدفت "ستاكسنت" إلى تخريب برنامج إيران النووي، حيث تم إنزال فيروس على برنامج التشغيل الإلكتروني الذي يدير عملية تخصيب اليورانيوم في موقع "ناتانز" النووي، وتسبب ذلك في إتلاف عدد كبير من وحدات الطرد المركزي، وقد كان هذا الهجوم متطوراً، بالنظر لقدرته على اتخاذ قرارات مستقلة في البيئة المستهدفة بدون التواصل مع الطرف منفذ الهجوم[15].

ولعل أخطر ما يميز هذه الحرب، هو صعوبة الردع، ففي الحروب التقليدية، يعد الهجوم المضاد هو الرادع الحقيقي أمام التفكير في شن الحرب، وهو الأمر الذي يصعب القيام به في حالة الحروب السيبرانية. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها صعوبة اكتشاف الهجوم السيبراني في وقته الحقيقي، فضلاً عن صعوبة تقييم الأضرار الناتجة عن شن هذه النوعية من الحروب، وصعوبة التحكم في مدى الهجوم السيبراني المضاد، وأخيراً صعوبة تحديد هوية الطرف القائم بالهجمات السيبرانية على وجه اليقين[16].

أما أنماط تهديدات الحرب السيبرانية:

تتعدد التهديدات النابعة من الفضاء السيبراني على الأمن القومي للدولة، والتي قد يتخذ الأشكال التالية[17]:

أ-التدمير (Sabotage)

ب-التجسس (Espionage)

ج-إشاعة الفوضى (Subversion)

ثالثاً: حروب الأسلحة ذاتية التشغيل (استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب الهجينة)

تتمثل أبرز التطورات التي شهدتها الحروب الحديثة في ظهور "الأسلحة ذاتية التشغيل" (Autonomous Weapon System)، والتي تعرف أيضاً باسم "الروبوتات القاتلة". ويمكن تعريفها على أنها: أي نظام تسليحي يتمتع بالاستقلالية في القيام بوظائفه الحيوية، أي أنه يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق بالقيام بالبحث والرصد وتحديد وتعقب واختيار ومهاجمة الأهداف من دون تدخل من البشر[18].

---

[14] Nathalie Caplan, Cyber War: The Challenge to National Security, Global Security Studies, Volume 4, Issue 1, Winter 2013, p. 92.

[15]Thomas Rid, Cyberwar & Peace: Hacking Can Reduce Real World Violence, Foreign Affairs, Vol.92, No. 6, November / December 2013, pp. 80 – 81

[16] Neil C. Rowe, The attribution of cyber warfare, in: James A. Green (ed.), Cyber Warfare: A multidisciplinary analysis, (New York: Routledge, 1st edition: 2015) p. 61

[17] منصور، شادي عبد الوهاب، حروب الجيل الخامس اساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2019، القاهرة، مصر، ص106-107.

[18] Views of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on autonomous waeapon system, International Committee of the Red Cross, April 11, 2016, accessible at: https://goo.gl/Qz1DdA

تتمثل أبرز أشكال هذه الأسلحة في التالي[19]:

أ–الدرونز الجوية

ب–الدرونز البرية

ج–الدرونز البحرية

د–الغواصات غير المأهولة

رابعاً: الحرب المعلوماتية

يمكن التمييز بين معنيين أساسيين للحرب المعلوماتية، حيث يركز المعنى الأول على إعاقة وتعطيل وتدمير النظم المعلوماتية التابعة للخصوم، مع حماية النظم المعلوماتية الخاصة بالطرف الذي يشن الهجوم، بينما يتمثل المعنى الثاني في محاولة التأثير على مدركات الخصم، من خلال التلاعب بالمعلومات[20].

ففي إطار المعنى الثاني للحروب المعلوماتية، تعد الحرب الدعائية أو نشر الأخبار الكاذبة من أبرز تكتيكات الحرب المعلوماتية، وتتضمن نشر الأخبار والمعلومات والحجج والفضائح بطريقة مخططة، من أجل التأثير على مدركات وأفكار شعب أو جماعة إثنية معينة، وإضعاف آليات القيادة والسيطرة لقيادة الدولة وقواتها المسلحة على المجتمع[21].

أما البعد الجديد في مثل هذه الحرب، فيتمثل في زيادة اللجوء إلى تلك الآلية، واستخدامها بصورة مكثفة في أوقات السلم، خاصة مع تراجع الخطوط الفاصلة بين حالتي السلم والحرب، بل إنه لم تعد هناك حاجة إلى إعلان حالة الحرب[22].

وتقوم الجماعات والأفراد بأدوار مهمة في نشر الأكاذيب والأخبار المغلوطة على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة مع تنامي اعتماد الأفراد على تلك المواقع كمصدر للحصول على الأخبار، فوفقاً لاستطلاع رأي أجراه مركز "بيو للأبحاث" الأمريكي، فإن حوالي ثلثي الشعب الأمريكي يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار، وهو ما أدى إلى تصاعد تداول الأخبار المفبركة والكاذبة والتعامل معها من جانب قطاعات واسعة من المُتابعين باعتبارها حقائق مسلماً بها[23].

خامساً: توظيف أسلحة الدمار الشامل

يُقصد بها: تلك الحروب التي يتم شنها باستخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية. ويُقصد بالحرب البيولوجية: الاستخدام المُتعمد للسلالات المسببة للأمراض من الكائنات الحية الدقيقة كالجراثيم أو الفيروسات أو سمومها لنشر أمراض تهدد حياة البشر والحيوانات والنباتات، وذلك على نطاق واسع، بهدف قتل سكان منطقة معينة، والحرب البيولوجية ليست بالحرب الجديدة، فقد سبق وأن استخدم اليونانيون والرومان والفرس جثث الحيوانات لتلويث آبار الماء لأعدائهم[24].

[19] د.منصور، شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص109-115.

[20] Lawrence Freedman, The Future of War: A history, (New York: Public Affairs, 1st edition: 2017), epub edition.

[21] Khurshid Khan, Understanding Information Warfare & Its Relevance to Pakistan, Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, 2013, pp. 139 – 140

[22] Nigel Inkster, Information Warfare and the US Presidential Election, Survival, vol. 58, no. 5, October – November 2016, p. 27

[23] The post-truth world: Yes, I'd lie to you, The Economist, September 10, 2016.

[24] Vijai Pal (et al.), Biological Warfare Agents and their Detection and Monitoring Techniques,Defence Science Journal, Vol. 66, No. 5, September 2016, p. 445.

وتكمن خطورة هذا النوع من الأسلحة في صعوبة اكتشافها قبل الإطلاق، والسهولة النسبية في إنتاجها، فضلاً عن انخفاض تكلفتها، وسهولة نقلها، وعدم إمكانية اكتشافها من خلال النظم الأمنية التقليدية، وأخيراً، فإن عناصر الحرب البيولوجية، مثل الفيروسات، سوف تتكاثر في جسم المضيف، وتنتقل إلى أفراد آخرين، مما يحدث تداعيات غير متوقعة، سواءً من حيث الضحايا أو حجم الانتشار الجغرافي، علاوة على بث الشعور بالخوف والرعب لدى قطاع واسع من الأفراد، وتعطيل عمل المؤسسات الحكومية[25].

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية، فإن هناك أدلة على نجاح تنظيم "داعش" الإرهابي في استخدام السلاح الكيماوي في سورية والعراق[26].

سادساً: حروب المخدرات

يقوم بعض الفاعلين بإغراق دولة معينة بالمخدرات والمواد الدوائية المخدرة لتدمير النسيج المجتمعي بها، وتتمثل أهم التطورات في هذا الصدد في تكوين شبكات تضم عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، فعلى الرغم من أن الطرفين قد لا يشتركان، سواء على مستوى الأهداف أو الأدوات، ومع ذلك، فإنهما يدخلان في علاقات تعاونية بالاستناد إلى اعتبارات براجماتية محضة[27].

وما يساعد على اتساع هذه الظاهرة وجود ملاذات آمنة لجماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية، والتي تعجز الدولة عن السيطرة عليها، وذلك بسبب عوامل مختلفة، كضعف الدولة وعجزها عن السيطرة على إقليمها، أو وجود صراعات داخلية ممتدة[28].

سابعاً: الحرب البيئية

يُقصد بها التدمير المتعمد للبيئة الطبيعية لدولة مُعادية[29]، ويرجع ذلك إلى اتجاه التنظيمات الإرهابية إلى تبني أسلوب العمليات الإرهابية البسيطة، التي تترك تداعيات كبيرة، والتي يصعب تحديد ما إذا كانت عمليات تخريبية أو حوادث عادية، بل وترويج "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" فضلاً عن بعض المنظرين الجهاديين، مثل أبي مصعب السوري، لتبني هذه التكتيكات. ويرى"أليكسندر بورتنيكوف"، رئيس جهاز الأمن الاتحادي الاستخبارات الروسية أن مثل هذه التكتيكات قد تتمثل في حرائق الغابات، وأطلق على تلك الظاهرة "جهاد الغابات"[30].

ثامناً: حروب الفضاء

يُعد هذا النمط من الحروب حديث نسبياً. ويتمثل أحد المخاوف من عسكرة الفضاء الخارجي في امتلاك الدول لمنظومات الأسلحة القادرة على إسقاط الأقمار الصناعية المخصصة للأغراض العسكرية، وهو ما ينذر بتهديد الدولة

[25] Ibid., p. 446.
[26] Harald Doornbos & Jenan Moussa, How the Islamic State Seized a Chemical Weapons Stockpile, August 17, 2016, Foreign Policy, accessible at: https://bit.ly/2bna0kw .
[27] Daniela Irrera, The Crime–Terror– Insurgency "Nexus" Implications for Global Security, in: Scott Nicholas Romaniukstewart Tristan Webb, Insurgency and Counterinsurgency in Modern War, (New York: CRC press, 2016), p. 40 .
[28] Matthew D. Phillips, and Emily A. Kamen, Entering the Black Hole: The Taliban, Terrorism, and Organised Crime, Journal of Terrorism Research, Vol. 5, Issue 3, September 2014, p. 39.
[29] Major John A. Van Messel, Unrestricted Warfare: A Chinese Doctrine for Future Warfare?,(Master of Operational Studies, School of Advanced Fighting, Marine Corps University, 2004), p. 17.
[30] Sarah Marsden, Forest Jihad: Assessing the Evidence for "Popular Resistance Terrorism", Studies in Conflict & Terrorism, Vol. 37, Issue 1, 2014, p. 2.

بخسارة الحرب، إذ تعتمد القوات المسلحة اليوم على القدرات الفضائية في كل شيء بدءاً من الملاحة بالأقمار الصناعية إلى منظومة القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع[31].

ونجحت الصين في عام 2018 في القيام بهجوم سيبراني معقد لاختراق أجهزة الكمبيوتر التي تدير الأقمار الصناعية؛ وهو الأمر الذي مكنها من تحريك الأقمار الصناعية من مواقعها، وإعاقة تدفق المعلومات، وهو الأمر الذي يترتب عليه تهديد العديد من الخدمات المدنية والعسكرية[32].

دور الحرب الهجينة في عدم الاستقرار الاقتصادي والامني

مراحل تطور الحرب الهجينة على سورية

يمكننا تمييز المراحل الثلاث الأولى لدورة حياة الحرب بوضوح، ضمن سياق الحرب الهجينة ضد سورية، فقد كانت البداية باستخدام مكثف لأدوات الحرب الاقتصادية والإجهاد الاجتماعي، مع توسيع مروحة العقوبات الاقتصادية لتشمل التجارة والأصول، بأغلب بنود" العقوبات السلبية" بمعنى اختيار حزمة هجومية اقتصادية معلوماتية، لشن الحرب ضد سورية، عبر تزامن مدروس لوسائل القوة الاقتصادية والمعلوماتية، بشكل رئيس، واستغلال بعض نقاط الضعف في السياسات العامة والمجتمع في هذين المجالين، مع تركيز كبير على البعد المعيشي للمواطن، بهدف الضغط على المجتمع ونقله إلى حالة المعارض للدولة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المعرفية المختلفة للضغط على الدولة السورية، من أجل تحقيق أهداف الحرب المعلنة وهي: إسقاط الدولة السورية.

إنَّ عدم تحقيق أهداف الحرب في المرحلة الأولى، دفعها إلى المرحلة الثانية، بشكل سريع، بتوسيع الحزمة الهجومية، عبر التصعيد الأفقي، والرأسي، لوسائل القوة السياسية، والعسكرية، نوعاً ما، بالتزامن مع وسائل القوة الاقتصادية والمعلوماتية، وذلك عبر دعم المعارضات، وزرع وكلاء في الداخل في ظل موجة اضطرابات واحتجاجات ذات بعد اقتصادي واجتماعي، لتأسيس ما تسمى بـ " مناطق القتل" والعمل على توسيعها لتشمل أكبر مساحة ممكنة من الأراضي السورية، ومن ثم إعطاء وزن أكبر للتحرك العسكري، أي زيادة التصعيد الرأسي في المحور العسكري، لأننا أصبحنا نتحدث يومياً عن ضحايا مناطق القتل، وهذا ما تطور بشكل دراماتيكي إلى المرحلة الثالثة مع تدخل مباشر من الدول المشاركة في العدوان على سورية، حيث يسيطر التصعيد العسكري على سياق الحرب الهجينة، دون إهمال التزامن مع الحزمة الكاملة الهجومية التي تشمل كافة وسائل القوة، بما فيها البنية التحتية، وذلك في العام 2013 ، بالتزامن مع تهديدات أمريكية بشن عملية عسكرية مباشرة ضد سورية، بذريعة السلاح الكيميائي، واستمر الحال حتى العام 2015 ، من دون تحقيق الأهداف المعلنة للحرب.

تحول مسار الحرب، العسكري، لمصلحة الدولة السورية، بشكل رئيس، مع نهاية العام 2015 مع دخول روسيا عسكرياً بشكل مباشر، لمساندة الدولة السورية، فبدأ يتراجع دور العمليات العسكرية تدريجياً، نتيجة لاتساع سيطرة الدولة السورية على أغلب مناطق القتل في الميدان، وهذا ما برز بشكل جلي بعد ثماني سنوات من عمر الحرب، حيث شهد العام 2018 تطورات مهمة جداً، تمثلت أولاً بعودة كاملة لنحو 66–70 بالمئة من الجغرافية السورية إلى كنف الدولة، وثانياً سقوط أهداف الحرب المعلنة، وبروز أهداف جديدة تتمثل بالضغط للحصول على أعلى مكاسب ممكنة في مرحلة إعادة إعمار البلد، وهذا ما اقتضى إعادة هيكلة محاور التصعيد في الحرب الهجينة، بإعطاء أولوية للتصعيد

[31] ناثان دبليو تورونتو، Star Wars: حدود الصراع بين القوى الكبرى في الفضاء الخارجي، اتجاهات الأحداث، العدد 20 ، آذار- نيسان 2017، ص30 .

[32] Joseph Menn, China-based campaign breached satellite, defense companies: Symantec, Reuters, June 20, 2018, accessible at: https://reut.rs/2M431vO.

الاقتصادي والمعلوماتي والسياسي، من خلال استغلال نقاط الضعف في السياسات العامة والمجتمع، إذ إنَّ نقاط الضعف أصبحت أسهل استهدافاً وأوسع نطاقاً، نظراً لعدم استفادة الحكومة من دروس الحرب في المرحلة الأولى، وإجراء تقييم دقيق لنقاط الضعف في السياسات العامة وتصميم برامج قادرة على التنبؤ والاستجابة، في ظل إجهاد الحكومة والمجتمع بعد ثماني سنوات حرب، وزيادة مستويات الضغط على الخدمات العامة، بالترافق مع اتساع سيطرة الدولة السورية في الميدان وتجهيز المناطق المحررة وتأهليها لاستقبال الأهالي.

في نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2018 ، بدأت الحكومة السورية تنتبه إلى تغير محاور التصعيد في الحرب الهجينة، لتأخذ شكل الحرب الاقتصادية، وبرز هذا الأمر بشدة مع بداية العام 2019، حينما بدأ توريد الموارد الرئيسة، وبخاصة المشتقات النفطية، بالتراجع الحاد، وفرض الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات أحادية الجانب على رجال أعمال سوريين يعملون في مجال البناء والتجارة، وبرز الحديث عن مشروع قانون" قيصر" الأمريكي لفرض عقوبات موسعة على كل من يتعامل سياسياً واقتصادياً مع سورية، الأمر الذي ولد حالة استياء لدى الشارع السوري، كان مسرحها صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، إذ يصعب على هذا الشارع نفسه تقبل العودة إلى الظروف المرافقة لذروة الحرب، بعد التنعم بتحسن كبير في مستويات الأمان والخدمات والاستقرار النسبيّ في سعر الصّرف والأسعار لأكثر من عام ونصف العام.

أمام هذا الواقع، لم تتغير طريقة تعاطي الحكومة مع مستجدات الحرب ما أسهم في تعزيز حالة انخفاض الثقة بين المواطن وحكومته، وهذا يعني زيادة في حساسية نقاط الضعف في السياسات العامة والمجتمع، إلى جانب الفساد وغياب نسبي للعدالة في توزيع أعباء المرحلة، وهي ما يعطي تأثيراً أكبر للتصعيد في المحورين الاقتصادي، والمعلوماتي(وبخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي)، بهدف الضغط على الحكومة والمجتمع لتحقيق أهداف الحرب الجديدة، والمرتبطة بإعادة الإعمار، وفرض شروط التفاوض على الدولة السورية في هذا السياق[33].

أثر الحرب الهجينة على أمن واقتصاد سورية

أثر الحرب على قطاع الزراعة:

تسببت الحرب الدائرة في سورية إلى خسائر فادحة في القطاع الزراعي، حيث نتج خسارة في فقدان مساحات واسعة من الاراضي كانت تزرع وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تعثر الصادرات الزراعية وانخفاض عوائدها، والجدول التالي يوضح لنا إجمالي الأراضي وتطورها خلال بعض أعوام الحرب 2011-2020.

الجدول رقم (2) الأراضي القابلة للزراعة في سورية خلال أعوام 2011-2015-2020

العام	أراضي مستثمرة	أراضي غير مستثمرة	المجموع
2011	5715738	352116	6067899
2015	5730683	350128	6080811
2020	5726482	344928	6071410

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السورية لأعوام 2011-2015-2020

[33] **الآغا، علي نزار، الاقتصاد والحرب الهجينة على سورية: لعبة محاور التصعيد، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، 2018 ص14-15.**

يتضح من الجدول أعلاه أن الاراضي القابلة للزراعة في سورية خلال الاعوام المذكورة لم تشهد تطور ملحوظ، ويعود ذلك لعدة أسباب وفي مقدمتها خسارة الحكومة السورية للعديد من الأراضي الصالحة، خصوصاً مناطق ادلب وحلب والرقة والحسكة ودير الزور... وغيرها وهذا ما جعل الانتاج الزراعي منخفض ولم يسد حاجات السكان محلياً. ومن هذا المنطلق فقد انخفض انتاج الكثير من المحاصيل الاستراتيجية ومنها القمح الذي بلغ حجم خسائره 1146 مليار ليرة سورية حتى نهاية عام 2019، وهذا ما أجبر السلطات السورية إلى استيراد القمح من بعض البلدان وفي مقدمتها روسيا، ويقدر انتاج سورية من القمح في عام 2019 بحوالي 2170 مليون طن، بمعنى أخر اي نصف انتاج عام 2011[34].

والجدير ذكره ان صوامع الحبوب البالغ عددها في سورية 36 التي تخزن الحبوب بمختلف انواعها من قمح وشعير ..... تأثرت بالحرب حيث نلاحظ أن معظمها خرج عن سيطرة الحكومة السورية والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3) القوة المسيطرة على صوامع الحبوب في سورية منذ بداية الحرب حتى عام 2016

الجهة المسيطرة	صوامع الحبوب في سورية
الحكومة السورية	6
تنظيم الدولة " داعش"	5
المعارضة المسلحة	9
الميليشيات الكردية	16

المصدر: أسامة قاضي، تأثير الحرب على الأصول الاقتصادية السورية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 26 /1/ 2017، ص 13.

يتبين من الجدول أعلاه أن الميليشيات الكردية سيطرة على ما يقارب 45 % من صوامع الحبوب، حيث وضعت يدها على 16 صومعة، ويقابل ذلك سيطرة المعارضة المسلحة على تسع صوامع، في حين كان تحت سيطرة الحكومة السورية ست صوامع، ونتيجة ذلك تعرضت الصوامع في سورية لقصف من مختلف الجهات... وهذا ما أدى إلى خسارات فادحة في مخازن الحبوب انعكست سلباً على الاقتصاد السوري.

أثر الحرب على التجارة السورية 2011-2020

لا يمكن لأي اقتصاد في العالم أن يزدهر ويتطور دون أن يوجد تكنولوجيا عالية وتصنيع وتجارة ناشطة تحقق ارباح من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي هذا يتطلب أيضاً الاستقرار والأمان والعلاقات الجيدة مع الدول. إن الحرب أثرت إلى حد كبير على التجارة كون أغلب الحدود السورية خرجت عن سيطرة الحكومة في دمشق، بالإضافة إلى التطورات التي شهدت العلاقات السورية مع بعض الدول.

أن شكل حجم تجارة السلع والصادرات والواردات سجل في عام 2010 ما يقارب 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لاندلاع الاحتجاجات وتحولها إلى أعمال عسكرية مسلحة في العديد من المناطق تراجع حجم التجارة في عام 2012 بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 27%، ومع تحسن الأوضاع نسبياً في سورية ارتفعت خلال أعوام 2013- 2018، بالمقابل فإن هذا الارتفاع " هو أن الانخفاض الذي سجلته الواردات بسبب النزاع كان أقل من

[34] **رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011-2020،ورقة منشورة في كتاب أعمال الملتقى تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي الصفحة 51 . طرابلس، لبنان، 31-10-2022.**

انخفاض الصادرات، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31% في عام 2010 إلى ما يقارب 39% عام 2018 وانخفضت نسبة الصادرات من 14,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 4,1% في عام 2018"، ومن هذا المنطلق نستطيع القول أنه كان نتيجة التعطيل في عمليات الانتاج والتجارة وخصوصاً وأن البنى التحتية الرئيسية لحقت بها أضرار كثيرة نتيجة الحرب، بالإضافة إلى القيود الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي في بدايات عام 2011، وهذا ما أثر على المعاملات التجارية ما بين سورية ودول العالم، وما نتج عنه من هروب لرأس المالي المادي والبشري إلى الخارج... وبالتالي حدوث عجر في الميزان التجاري السوري[35].

أثر الحرب على الصناعة السورية

في الحقيقة هناك أثر كبير جداً على الصناعة ويمكن تلخيص آثار الحرب بالتالي:

–مع تزايد العمليات القتالية وانتشار الفوضى في معظم أنحاء البلاد وحرق الابنية والآلات والمواد الأولية وتدمير البنى التحية والخدمات العامة من طرق وشبكات ومحطات ومراكز انتاج وتحويل الكهرباء وشبكات المياه... التي تستخدم للصناعة، بالإضافة لصعوبة الوصول إلى المعامل الصناعية...خرج أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة عن الانتاج.

–إن عدد المنشآت الخاصة المتضررة في منطقة دمشق وريفها وحمص وحماه وحلب 1524 منشأة بقيمة إجمالية قرابة 250 مليار ليرة سورية...في حين تأثر القطاع العام الصناعي حيث خرج ما يقارب 49 شركة ومعمل ومحلج من الانتاج، يضاف إلى ذلك 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل اندلاع الاحداث عام 2011 وبالتالي فقد بلغ إجمالي خسائره المباشرة او الغير مباشرة نحو 365,5 مليار ليرة سورية وبالتالي يصبح إجمالي خسائر القطاع الصناعي ما يقارب 615 مليار ليرة سورية[36].

–شهدت سورية حركات نزوح لعدد كبير من الصناعيين والعمال الفنيين إلى دول الخارج وفي مقدمتها لبنان وتركيا والاردن... ويعود ذلك لتأزم الوضع الأمني في سورية وانتشار اعمال الخطف والقتل... حيث قدرت الاموال التي أدخلها السوريون إلى لبنان نحو 11 مليار دولار، وهناك دراسة أخرى تقدر الأموال ما بين 15 و18 مليار دولار، وأدخل السوريون إلى الاردن خلال عام 2012 ما يقارب المليار دولار، بالإضافة إلى تسجل ما يقارب 500 شركة سورية في الاردن خلال أعوام 2011– 2012 ومنها 85 شركة سجلت في أول شهرين من عام 2013[37].

–ارتفاع تكاليف الانتاج ويعود ذلك للحصار والمقاطعة من بعض بلدان الجوار سوءاً في ما يتعلق بفتح الاعتمادات أو في نقل مستلزمات الانتاج الصناعي والانتاج الجاهز من وإلى البلد وضمنها...

–خسارة حصة هي في غاية من الاهمية من السوق المحلية لصالح الاستيراد والتهريب وذلك بسبب توقف الانتاج المحلي أو نقصه، وكذلك بسبب ضعف القوة الشرائية عند السكان، وانخفاض قيمة العملة السورية وارتفاع الاسعار، وانتشار تزوير المنتجات...

[35] سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مطبوعات الامم المتحدة تصدر عن الانسكوا، بيروت، 2020، ص 45–53.

[36] اللحام، فؤاد، الصناعة السورية في ظل الأزمة الواقع ومتطلبات التعافي، ورقة عمل لاحتفالية مرور خمسين عامًا على تأسيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 10 أيلول 2015، ص 2.

[37] المرجع السابق، ص 3.

–تأثرت الصناعة بخروج المعابر الحدودية من أيدي الحكومة، وهذا ما جلب صعوبات وتكاليف إضافية في مجال تصدير الانتاج أو حتى في استيراد المواد الأولية للصناعة.

–صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن، وتجدر الإشارة إلى انه بلغ عدد القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي فقط نحو 10 آلاف قرض... ووصلت ديون الفعاليات الاقتصادية والصناعية والتجارية من المصرف بحسب ما أعلن مدير عام المصرف الصناعي في يوم 4 آب 2015 قد بلغت 20,716 مليار ليرة سورية. وعلى الرغم من تراجع نسبة العاملين في القطاع الصناعي العام من72358 عاملاً في عام 2010 إلى 63575 في عام 2013، وكذلك انخفض عدد العاملين في عام 2014 إلى 54051 ومع تحسن الاوضاع قليلاً ارتفع عدد العاملين في النصف الأول من عام 2015 إلى 54715 عاملًا ...[38].

أثر الحرب على الثروات الطبيعية " النفط والغاز"

يعد النفط الداعم الرئيسي للاقتصاد السوري قبل عام 2011 حيث تقدر مساهمته بما يقارب 40% من ناتج الدخل القومي السوري، لكن بعد أن فقدت الحكومة السورية السيطرة على أباره ومناطقه وصلت الأوضاع الاقتصادي إلى مرحلة صعبة جداً، ومما يجدر ذكره فحتى عام 2016 حقول النفط والغاز تصارعت عليها عدة قوى أبرزها تنظيم الدولة " داعش" والحكومة السورية والميليشيات الكردية... حيث سيطر تنظيم الدولة على ما يقارب 63% من حقول الغاز والنفط المشتركة فمن أصل أحد عشر حقلًا يسيطر تنظيم الدولة على سبعة ومنها ويبقى أثنين فقط تحت سيطرة الحكومة السورية، أما حقول النفط ليست بأفضل حال حيث يخرج عن سيطرة الحكومة من أصل 67 تسيطر الحكومة السورية فقط على أربعة أبار فقط... بينما تبقى مصافي البترول تحت سيطرة الحكومة والتي يبلغ عددها أثنين فقط، أما حقول الغاز تسيطر الحكومة على تسعة حقول من أصل تسعة عشر[39].

خاتمة:

إن الانفتاح الاقتصادي وسياسات الليبرالية الجديدة بالنسبة لبلد معرض للضغوط الخارجية منذ الاستقلال عام 1946، وخاصة بعد غزو أمريكا للعراق عام 2003، وانتصار حزب الله اللبناني في حربه الهجينة ضد الكيان الصهيوني(إسرائيل) عام 2006– الأمر الذي كان ينبئ بأن شيء ما يحضر لسورية– لم يكن سياسة اقتصادية ناجحة، خاصة مع تنامي الاعتماد على قطاع الخدمات في الناتج القومي على حساب قطاعي الزراعة والصناعة.

هذه السياسات التي عززت الفوارق الطبقية في المجتمع السوري، وخلقت سوء توزيع للمشروعات التنموية بين الريف والمدينة، وحتى بين بعض المدن.

والذي زاد الأمر سوءاً هو تدمير الارهابيين لجزء كبير من المعامل والمصانع والمنشآت الزراعية والصناعية والخدمية بداية الحرب الهجينة 2011–2012، ما أدى إلى خسائر كبيرة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، ناهيك عن انخفاض القوة الشرائية وارتفاع سعر الصرف الى أرقام كبيرة جداً، آخرها تحديد سعر صرف الدولار بـ 10900 ل.س من قبل المركزي السوري، بعد أن كان 45 ل.س لكل دولار قبل الحرب.

[38] رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011–2020، مرجع سابق.

[39] قاضي، أسامة، تأثير الحرب على الأصول الاقتصادية السورية، مرجع سابق، ص 14.

النتائج و المناقشة:

1. أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة منذ العام 2000 حتى 2010 إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحسن في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة مساهمة قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة، ما أدى إلى زيادة في الانكشاف الاقتصادي، دون أن يرافق ذلك أي تحسن ملحوظ في معدلات الفقر والبطالة.

2. أدت الحرب الهجينة على سورية إلى تدهور الوضع الاقتصادي ووصوله لوضع خطير، بسبب الأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحرب بالقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وبقاء منطقة شرق الفرات حتى الآن خارج سيطرة الدولة، والتي تشكل المخزون الأكبر من محاصيلنا الاستراتيجية(القمح والقطن)، ومن انتاجنا الأكبر من النفط والغاز.

3. لا يمكن لأي بلد أن يكون بمنأى عن الحروب الهجينة، ولكن يمكن للسياسات الاقتصادية الناجحة أن تخفف من آثارها، علماً أن الحكومة السورية لم تتمكن حتى الآن من وضع خطة استراتيجية اقتصادية واضحة لمعالجة الحرب وتداعياتها، واقتصرت على وضع حلول اسعافية لمعالجة الوضع المعيشي للمواطن وتأمين الخدمات الضرورية لاستمرار الحياة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. يجب تبني سياسات تنموية واضحة في سورية، وفي كل الدول التي تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشرية، للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لتكون معها هذه الدول أكثر منعة في وجه أي حرب مقبلة. وإن افضل سياسة يمكن اتباعها في هذا المجال هي سياسات "الدولة التنموية"، لأنه تم تطبيقها في دول تتشابه وطبيعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في سورية وتم تحقيق نتائج مذهلة.

2. يجب إعادة النظر بمساهمة قطاع الزراعة والصناعة في الناتج القومي في سورية بشكل خاص وفي الدول النامية بشكل عام–لأنهما أقل انكشاف من قطاع الخدمات–، لما لهذين القطاعين من اهمية استراتيجية سواءاً على مستوى الاكتفاء الذاتي، أو حتى توفير قطع اجنبي من خلال تصدير الفائض، خاصةً في ظروف التبدل المناخي الذي نشهده حالياً، وما سيتركه من آثار على الأمن الغذائي المحلي والعالمي.

3. يجب صياغة برنامج من خمس مؤشرات رئيسية وهي: اقتصادية، سياسية، عسكرية، معلوماتية، واجتماعية، يتفرع عنه الكثير من المؤشرات التابعة لكل مؤشر رئيسي، يمكن من خلاله معرفة مدى خطورة الحرب الهجينة على سورية، وأي المؤشرات هي الأكثر خطورة، ووضع نماذج اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو .....جاهزة ومعدة للتعامل مع مدى كل مؤشر على حدة، الأمر الذي يخفف من آثار هذه الحروب، وربما تلافيها.

References:

Arabic references:

1. Al-Agha, Ali Nizar, Economy and the Hybrid War on Syria: The Game of Escalation Axes, Damascus Center for Research and Studies, Damascus, Syria, 2018.
2. Al-Hamash, Munir, The Syrian Economy in Forty Years, An Analytical Study of Economic and Social Developments in Syria 1971-2010, Al-Ma'arif Forum, Beirut, 1st edition, 2011.
3. Al-Omar, Ramadan Ahmed, The Syrian crisis and its impact on the Syrian economy 2011-2020, a paper published in the Works Book of the Forum: The Repercussions of the Current International Crises on the Arab World, page 51. Tripoli, Lebanon, 10-31-2022.
4. Mansour, Shadi Abdel Wahab, Fifth Generation Wars, Methods of Explosion from Within on the International Arena, Al-Arabi Publishing and Distribution, , Cairo, Egypt, 1st edition, 2019.

1. الآغا، علي نزار، الاقتصاد والحرب الهجينة على سورية: لعبة محاور التصعيد، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، 2018.
2. الحمش، منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1971-2010، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2011.
3. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011-2020،ورقة منشورة في كتاب أعمال الملتقى تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي الصفحة 51. طرابلس، لبنان، 2022.
4. منصور، شادي عبد الوهاب، حروب الجيل الخامس اساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2019.

التقارير:

1. Quarterly annual investment report in Syria, Syrian Investment Authority, Damascus - 2009.
2. Syrian economic competitiveness report for the year (2011-2012).
3. Syria after eight years of war, United Nations publications issued by UNESCWA, Beirut, 2020.
4. Qadi, Osama, The Impact of the War on Syrian Economic Assets, Reports, Al Jazeera Center for Studies, January 26, 2017.
5. Muhammad Al-Samhouri - Possibilities of Resilience: Possibilities of the Collapse of the Syrian Economy after the Sanctions - Regional Center for Strategic Studies - Cairo - February 10, 2012.

1. تقرير الاستثمار السنوي الربعي في سورية، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2009.
2. تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام 2011-2012.
3. سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مطبوعات الامم المتحدة، تصدر عن الانسكوا، بيروت، 2020.
4. قاضي، أسامة، تأثير الحرب على الأصول الاقتصادية السورية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 26 كانون الثاني 2017.
5. محمد السمهوري- إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات- المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية- القاهرة- 10 شباط 2012.

الدوريات:

1. Al-Lahham, Fouad, The Syrian Industry in Light of the Reality Crisis and Requirements for Recovery, Working paper for the celebration of the fiftieth anniversary of the founding of the Syrian Economic Sciences Association, Syrian Economic Sciences Association, Damascus, September 10, 2015.

2. Zanboua, Mahmoud Qassem, The Syrian Crisis, Development Policies and Economic and Social Impacts, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 30, Issue Two, 2014
3. Nathan W. Toronto, Star Wars: The Frontiers of Great Power Conflict in Outer Space, Event Trends, Issue 20, March-April 2017.

1. اللحام، فؤاد، الصناعة السورية في ظل الأزمة الواقع ومتطلبات التعافي، ورقة عمل لاحتفالية مرور خمسين عامًا على تأسيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 10 أيلول 2015.
2. زنبوعة، محمود قاسم، الازمة السورية السياسات التنموية والاثار الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.
3. ناثان دبليو تورونتو، :Star Wars حدود الصراع بين القوى الكبرى في الفضاء الخارجي، اتجاهات الأحداث، العدد 20 ، آذار – نيسان2017.

Forigen References:

1. Daniela Irrera, The Crime–Terror– Insurgency "Nexus" Implications for Global Security, in: Scott
2. David J. Katz, Conflict by Other Means: Waging Financial War, Parameters, Vol. 43, No. 4, Winter 2013 / 2014.
3. Gary Clyde Hufbauer (et al.), Economic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy, (U.S.: Peterson Institute, 2nd edition: 1991).
4. Harald Doornbos & Jenan Moussa, How the Islamic State Seized a Chemical Weapons Stockpile,August 17, 2016, Foreign Policy, accessible at: https://bit.ly/2bna0kw
5. Joseph Menn, China-based campaign breached satellite, defense companies: Symantec, Reuters, June 20, 2018, accessible at: https://reut.rs/2M431vO.
6. Juan C. Zarate, The Coming Financial Wars, Parameters, Vol. 43, No. 4, Winter 2013 / 2014.
7. Khurshid Khan, Understanding Information Warfare & Its Relevance to Pakistan, Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, 2013.
8. Lawrence Freedman, The Future of War: A history, (New York: Public Affairs, 1st edition: 2017), epub edition.
9. Major John A. Van Messel, Unrestricted Warfare: A Chinese Doctrine for Future Warfare?,(Master of Operational Studies, School of Advanced Fighting, Marine Corps University, 2004).
10.Matthew D. Phillips, and Emily A. Kamen, Entering the Black Hole: The Taliban, Terrorism, and Organised Crime, Journal of Terrorism Research, Vol. 5, Issue 3, September 2014.
11.MCDC Countering Hybrid Warfare Project: Understanding Hybrid Warfare", Multinational Capability Development Campaign (MCDC) , January 2017.
12.Nathalie Caplan, Cyber War: The Challenge to National Security, Global Security Studies, Volume 4, Issue 1, Winter 2013.
13.Neil C. Rowe, The attribution of cyber warfare, in: James A. Green (ed.), Cyber Warfare: A multidisciplinary analysis, (New York: Routledge, 1st edition: 2015).
14.Nicholas Romaniukstewart Tristan Webb, Insurgency and Counterinsurgency in Modern War, (New York: CRC press, 2016).
15.Nigel Inkster, Information Warfare and the US Presidential Election, Survival, vol. 58, no. 5, October – November 2016.
16.Qadi, Osama, The Impact of the War on Syrian Economic Assets, Reports, Al Jazeera Center for Studies, January 26, 2017
17.Robert D. Blackwill & Jennifer M. Harris, War by other means: Geoeconomics and statecraft, (US: The Belknap press of Harvard University press, 2016).

18.Sarah Marsden, Forest Jihad: Assessing the Evidence for "Popular Resistance Terrorism", Studies in Conflict & Terrorism, Vol. 37, Issue 1, 2014.
19.Syria Economy Profile 2011.CIA World Fact book
20.The post-truth world: Yes, I'd lie to you, The Economist, September 10, 2016.
21.Thomas P. M. Barnett, The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century, (New York: G. P. Putnam's Sons, 2004).
22.Thomas Rid, Cyberwar & Peace: Hacking Can Reduce Real World Violence, Foreign Affairs, Vol.92, No. 6, November / December 2013.
23.Views of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on autonomous waeapon system, International Committee of the Red Cross, April 11, 2016, accessible at: https://goo.gl/Qz1DdA
24.Vijai Pal (et al.), Biological Warfare Agents and their Detection and Monitoring Techniques,Defence Science Journal, Vol. 66, No. 5, September 2016.